

مؤتمرات دعم لبنان

- مؤتمر واشنطن: عقد في كانون الثاني 1996 في واشنطن تحت شعار «مؤتمر أصدقاء لبنان» بمشاركة نحو 30 دولة وممثلين لـ 10 مؤسسات مالية دولية، حيث تقرّرت مجموعة مساعدات وهبات وقروض لتمويل مشاريع إنمائية.

- مؤتمر باريس 1: عقد في شباط 2001 في قصر الإليزيه بحضور ممثلين عن البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار. تركّزت خطة الحكومة اللبنانية على دعم القطاع الخاص، دمج الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العالمي، خفض التعريفات الجمركية، خفض العجز المالي في الموازنة، إدارة الدين والخصخصة. وحصل لبنان على 500 مليون يورو على شكل مساعدات وقروض ميسرة كمساعدة أولية، تمهيداً لعقد مؤتمر آخر موسّع (باريس 2).

- مؤتمر باريس 2: عقد في تشرين الثاني 2002 في قصر الإليزيه بمشاركة 23 دولة أوروبية وعربية وآسيوية، ومؤسسات مالية دولية.

تركّزت خطة الحكومة على خفض العجز المالي وإعادة هيكلة الدين العام وخصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء. وحصل لبنان على قروض بقيمة 4,4 مليارات يورو بفائدة 5%، 3,1 مليارات كمساعدة مالية 1,3 مليار لمشاريع بنى تحتية. واستخدمت المساعدة المالية في إعادة تمويل الدين العام بالعملة الأجنبية وإعادة جدولته عبر إطالة أجله وتخفيض كلفة خدمته.

- مؤتمر ستوكهولم: عقد في ستوكهولم في آب 2006 بدعوة من الحكومة السويدية وبدعم من الأمم المتحدة بحضور نحو 50 دولة ومؤسسة مالية، حيث منحت الحكومة اللبنانية مساعدة بقيمة 980 مليون دولار لإعادة إعمار ما دمّرت حرب تموز.

- مؤتمر باريس 3: عقد في كانون الثاني 2007 في باريس بمشاركة 36 دولة و8 مؤسسات مالية عالمية، ارتكز على برنامج أعدّه الفريق الاقتصادي لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة، وركّز على إصلاح القطاع المالي وتطوير الأسواق المالية وبيئة الأعمال للقطاعات الإنتاجية، تقوية شبكة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، تقليص العجز والدين العام والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، الخصخصة، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ودعم وتمويل مؤسسات القطاع الخاص ودعم القطاع المصرفي. وحصل لبنان على هبات وقروض ميسرة بقيمة 7,533 مليارات دولار.



يشكل «سيدرا» استمراراً للنهج نفسه في إدارة اقتصاد البلد ورفده بدعامات تحول دون انهياره (مروان طحطم)

فائدة ومساعدات لقاء استقباله اللاجئين السوريين. معالجة التهرب الضريبي المقدّر بنحو 4 مليارات دولار سنوياً. تفعيل الجباية كون إيرادات لبنان الضريبية أقل 7 نقاط مقارنة مع الدول المتوسطة الدخل. واللجوء إلى عقود شراكة مع القطاع الخاص».

وينبثق عن خيار اللجوء إلى الشراكة والقروض، وفق الخطة المعروضة، مجموعة ملاحظات أولية يلخصها فضل الله بالآتي:

1 - هيكلية التمويل المُفترض أن تتناسب مع الحاجات المحلية منعاً لتفاقم الدين العام، بحيث تكون أقل من الكلفة التي يرتبها التمويل من الأسواق المالية، أي عبر اللجوء إلى قروض بفوائد منخفضة مع فترة سماح، وأن يكون جزء من التمويل عبارة عن منح لأن المؤتمر يستند إلى وجود أزمة لاجئين وليس إلى أزمة مالية، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤولياته تجاه لبنان لا تحمليه أعباء مالية ودوناً إضافة لتنفيذ مشاريع تدخل في إطار التكيف مع اللاجئين.

2 - التركيز على مشاريع مركزية لتحقيق نهضة إنمائية بدلاً من خلق فورة مشاريع عشوائية لا تتطابق مع الحاجات الفعلية، وسدّ العجز في الاستثمار الناشئ عن القصور في الإنفاق على البنى التحتية خلال السنوات العشر السابقة والمقدّر بنحو 16 مليار دولار، كما التركيز على قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة (مبادراتها منخفضة في الخطة)، والقطاعات التي تمتص اليد العاملة مثل اكتشاف النفط والغاز، إضافة إلى التركيز على الطابع التنظيمي لبعض القطاعات وتنفيذ الخطط الموضوعية مثل خطة ترتيب الأراضي.

3 - تحويل لبنان إلى ساحة مشرعة أمام القطاع الخاص، بحيث لا يجب إخراج قطاعات وموارد حيوية عن سيطرة الدولة وإشرافها المباشر مثل المياه والكهرباء والاتصالات، فهناك تقارير عن الأبعاد الاقتصادية للمشاركة مع القطاع الخاص صادرة عن مؤسسات دولية تروّج بالعادة لهذا النموذج (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وتقرّ بأن هذه العقود «أكثر تكلفة من المشتريات التقليدية التي تنشئ فيها الهيئات العامة بمفردها أصول البنية التحتية أو تتعاقد مع ممول خاص لبنائها.

4 - التناهي عن معالجة أزمة الاقتصاد اللبناني الذي يعاني من عدم القدرة على توليد فرص عمل، نتيجة ضعف الاستثمار في الصناعة والزراعة لصالح دعم قطاعات ريعية كالمصارف والعقارات. علماً أن التمرّكز الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على التحويلات خفض قدرته على توليد فرص عمل، والدليل هو حصة الأجور المنكمشة داخل الاقتصاد، ونمو إنتاجية العمل في القطاع الخاص في شكل أعلى من نمو الأجور، نتيجة استحواذ احتكاري غير المداخل الريعية (الفوائد والتحويلات) التي تشكل 20 - 25% من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن زيادة معدلات الفقر والفاوت بتوزيع المداخل بالتزامن مع زيادة النمو.

الحاجة الفعلية: عقد اقتصادي جديد!

رغم الحرص الذي بذلته الحكومة لتبديل اسم المؤتمر من «باريس 4» إلى «سيدرا 1»، وفق وزير الاقتصاد رائد خوري، لأسباب وصفها بـ«النفسية تفادياً لتشبيه المؤتمر الحالي بما سبقه من مؤتمرات لم تحقق النتائج المرجوة منها»، إلا

أنه لا يشكل سوى استمرار للنهج نفسه في إدارة اقتصاد البلد، ورفده بدعامات تحول دون انهياره، فيما المطلوب هو التوافق على عقد اقتصادي جديد ينبثق عن حوار بين كل مكونات الاقتصاد اللبناني. هذه التجربة سبق أن خاضها لبنان بين عامي 2007 و2009، عندما نظّم الاتحاد الأوروبي حواراً بين الكتل النيابية وممثلي القطاعات الاقتصادية والنقابات، أفضى إلى إحداث إختراقات ووضع

قرم: الديمقراطية في لبنان تحولت إلى حكم الأثرياء ونظام الزعامة

فضل الله: لا يجب إخراج قطاعات وموارد حيوية عن سيطرة الدولة وإشرافها المباشر

مبادئ عامة وأخرى تفصيلية، وتوقيع المشاركين على 4 اتفاقيات (النصوص كاملة مرفقة) حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة مشكلة الدين العام، وترشيد النفقات العامة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي وإصلاحه، وتفعيل قطاعي الصناعة والزراعة، فضلاً عن تفعيل الخدمات العامة والسياسات الاجتماعية والتربوية والصحية، وتنمية المناطق والتعريفات الجمركية، وتعزيز المنافسة اللبنانية، بما يخلق اقتصاداً منوعاً ويولد فرص عمل، ويكافح الفقر، ويحدّ من الهجرة. وقد عرضت هذه الاتفاقيات في حكومة

نجيب ميقاتي ولكنها لم تنفذ. يقول وزير المال السابق جورج قرم إن «تجربة الاتحاد الأوروبي ليست الوحيدة فقد أعدّ المجلس الاقتصادي الاجتماعي خطة نهوض للبنان، وعلى الرغم من النتائج المذهلة التي تمّ التوصل إليها، إلا أن شيئاً لم ينفذ نتيجة نظام المحاصصة المدّمّر والمستمرّ بحكم استمرار السلطة نفسها». فعلى سبيل المثال أقرّ الحوار التغطية الصحية الشاملة وضمان الشيخوخة، لكن الحكومة توجهت نحو تطبيق مصالح أعضائها، وتلزم مشروع البطاقة الصحية الذي قدّمه وزير الصحة آنذاك محمد جواد خليفة مع ينطوي عليه من شبهات، فيما كلاً المشروعين (التغطية الشاملة وضمان الشيخوخة) ما زالاً معلقين من دون تنفيذ.

في الواقع، تعود أزمة الاقتصاد اللبناني إلى الأربعينات، بحسب ما يوضح قرم، إذ أن «الفكر الليبرالي طغى على الاقتصاد اللبناني منذ الاستقلال، وتركّز على الخدمات والسياحة والوساطة، وهو ما أدى بحسب دراسة أعدتها بعثة IRFED في عهد الرئيس فؤاد شهاب إلى استحواذ 4% من اللبنانيين على 32% من الدخل الوطني، ما انعكس فقراً وحرماناً وتبايناً بين المناطق نتيجة سوء توزيع الدخل وتركّز الثروة. أمّا بعد إنتهاء الحرب، فقد سوق الفريق الإعمارى للأفكار النيوليبرالية وكيفية الاستفادة الريعية من موقع لبنان الجغرافي لتطوير الوساطة التجارية والمالية، من دون التفكير بالزراعة والصناعة والقدرات الإنتاجية. فوُجعت حكومات ما بعد الحرب اتفاقيات تبادل حرّقت الصناعة والتجارة، واعتمدت على سياسات إعمارية

لتطوير البنى التحتية فقط، حتى الخدمات العامة وقعت تحت نفوذ كبار الزعماء ضمن منطق المحاصصة، كما تمّ التعويض للناس عن فقدان منازلهم من دون التعويض عن فقدان المصانع، وبدلاً من رفع الضرائب لتمويل إعادة الإعمار خفضت وتمّ التوجّه نحو الاستدانة. وهو ما أدى إلى استمرار استثمار اللبنانيين في تعليم أبنائهم لتصديرهم إلى الخارج بدلاً من السلع، نتيجة عدم وجود فرص عمل، مقابل الاستفادة من التحويلات التي يرسلونها والتي تشكل نحو 10% من الدخل الوطني، فيما يستورد لبنان أيدي عاملة رخيصة، وهو ما ساهم بتوليد أرباح كبيرة».

تتمن الحاجة الفعلية لحل مشكلات لبنان الاقتصادية بمعالجة على مستويين، بحسب قرم، «الأول متعلّق بالأوضاع السياسية والثاني بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية»، وهي تتطلب «فصل البنية القانونية للدولة عن البنية القانونية للطوائف، انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بالاقتراع المباشر من الشعب، واعتماد النظام النسبي في الانتخابات، بما يفكّ الترابط بين السلطة والطوائف وما ينتج عنه من تكريس لنظام الزعامة وتحويل الديمقراطية إلى حكم الأثرياء، فضلاً عن إصلاح النظام الضريبي لجعله يتناول المداخل المالية والريعية وتخفيف وطأته عن المداخل الناتجة عن نشاطات إنتاجية، والقضاء التدريجي على دلورة الاقتصاد وعلى استعمال ازدواج العملة لتوليد مداخل غير شرعية على حساب الخزينة، وإصلاح النظام التربوي بما يعالج هجرة الكفاءات».